(٧)

نحو خطاب معلوماتى بديل

انطلاقاً من الحقيقة التى تشير إلى أن تكنولوجيا المعلومات رغم ما تتميز به من إيجابيات كثيرة فإن تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد كشفت عن كثير من الجوانب المعتمة والمخاطر المستحدثة التى تتمثل فى الفجوة الرقمية والإرهاب الرمزى والابتزاز المعلوماتى وطغيان النزعة الترفيهية، فالواقع أن الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية على رأسها قد أحدثت تحولات عميقة فى أنظمة العمل والعلاقات الاجتماعية وثقافة المجتمعات. وقد نجح أنصار النموذج العولمى الرأسمالى فى توظيف تكنولوجيا المعلومات للحفاظ على موازين القوى وتأمينها لمصالح الأقوياء من أباطرة السوق العولمية.

ورغم أن مناهضى العولمة لم يتوصلوا بعد إلى بلورة مشروع معلوماتى بديل فإنهم استلهموا الكثير من الاستخلاصات والتحليلات من الأبحاث التى يتوالى صدورها عن بعض المراكز العلمية المتخصصة فى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المتخصصة فى أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية.

يركز الخطاب المعلوماتى المناهض للعولمة الرأسمالية على إبراز مخاطر وسلبيات النموذج الذى تطرحه العولمة الرأسمالية الاقتصادية لتوظيف واستخدام تكنولويا المعلومات. ويستعين مناهضو العولمة بالمدخل الاجتماعى الثقافى لكشف

تناقضات النموذج العولمى التى تتجلى بصورة ساطعة على صعيد المعلومات خصوصاً فى إطار النقلة النوعية التى أحدثها المتغير المعلوماتى فى حقل الاقتصاد، حيث انتقل من مرحلة الإنتاج فى عصر الصناعة إلى مرحلة تكرار الإنتاج فى عصر المعلومات الذى يقوم على أساس أن المنتج المعلوماتى وأصوله من برامج وبيانات ومعلومات وأفلام ونصوص وأفكارا وموسيقى وفنون جميعها قابلة للنسخ، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يشمل العمالة البشرية أيضاً التى يمكن نسخها عن طريق الروبوت (الإنسان الآلى) والنظم الذكية.

ويسعى مناهضو العولمة إلى طرح رؤاهم البديلة التى لا تزال فى طور التعديل والتطوير من خلال تفنيد الرؤى التى يروج لها أنصار النموذج العولمى الرأسمالى وإبراز التناقضات والمغالطات التى ينطوى عليها مشروعهم المعلوماتى وذلك على النحو التالى:

أولاً: يرى مناهضو العولمة أن مشروع الطريق السريع للمعلومات (Information super highway) الذى يمثل النواة الصلبة للمشروع المعلوماتى العولمى، يستهدف أساساً خدمة الثقافة الأمريكية وترويج منتجاتها من سلع وخدمات، كما يستلزم تحقيق هذا المشروع الخصخصة الكاملة لقطاع الاتصالات على مستوى العالم وتحريره من التشريعات والنظم التى كانت تحد من نشاطه فى الماضى، ويروج له أنصار العولمة تحت شعار براق ترفعه شركات الاتصالات العالمية زاعمين أنه سوف يحقق خدمات اتصالية أكثر تنوعاً وأفضل من حيث جودة الخدمة وتوفرها، والواقع أن هذا النموذج قد أسفر عن نشوء ظاهرة الاندماج المؤسسى بين كل من صناعة الاتصالات والإعلام والسينما ودور النشر وشركات برمجة الكبيموتر وخدمات الإنترنت، الأمر الذى أدى إلى احتكار الكيانات العملاقة لصناعة المعلومات وتحويلها إلى صناعات كثيفة التكنولوجيا

وكثيفة رأس المال، ومن ثم تهميش واستبعاد الكيانات الصغرى من هذا المجال الحيوى الذى تم إخضاعه تماماً لآليات السوق مما ترتب عليه بروز فجوة طبقية فى مجال الاتصال والمعلومات بين هؤلاء الذين ينعمون بخدمات اتصالية ومعلوماتية متقدمة فى دول الشمال المتقدم تكنولوجيا وأولئك الذين يعانون الحرمان من الحدود الدنيا لحقوقهم الاتصالية والمعرفية فى دول الجنوب ويطلق خبراء المعلوماتية على الفجوة الطبقية فى مجال المعلومات مصطلح "الفجوة الرقمية" للدلالة على الفرق بين من يمتلك المعلومة ومن يفتقر إليها، وقد نشأ هذا المصطلح فى الولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية التسعينيات من القرن الماضى. ويعكس هذا المصطلح جماع الفروض الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنوعية (ذكر وأنثى) والعمرية وثنائية الريف والحضر. وقد اتسع هذا المفهوم وأصبح يشمل مستويات مختلفة للفجوة الرقمية بين مناطق العالم وداخل كل دولة على حدة.

وتتباين ردود أفعال مناهضى العولمة إزاء الفجوة الرقمية، ولكنهم يجمعون على أنها مشكلة متعددة الأبعاد وتجمع بين جوانبها كل أشكال التفاوت الاجتماعى والاقتصادى والثقافى، ولا يمكن اعتبارها مشكلة تكنولوجية فحسب فالتكنولوجيا كانت دوماً منتجاً اجتماعياً ثقافياً سواء فى نشأتها أو استخداماتها وتوظيفها، ولذلك يرتبط إلغاء الفجوة الرقمية بإلغاء الفجوات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية محلياً وعالمياً. وينظر مناهضو العولمة إلى الفجوة الرقمية باعتبارها أحدث مظاهر الأزمة الهيكلية التى يعانى منها النظام الرأسمالى العولمى الراهن.

ثانياً: يجرى التهليل لثورة المعلومات على أنها ثورة مختلفة تماماً عما سبقها من ثورات تكنولوجية، فهى تتسم باللامركزية ومعاداة السلطوية وتدعمها تقنيات مبتكرة قادرة على تخليص البشرية من تراتبية القوى المركزية وقدرتها الطاغية على

تهميش الأطراف وتعد شبكة الإنترنت وهى تكنولوجيا طورتها وزارة الدفاع الأمريكية مثالاً ساطعاً على هذا التحو من نظم المعلوماتية المركزية إلى نظم المعلومات اللامركزية، فهى شبكة بلا سلطة مركزية وبلا تراتبية سلطوية، ورغم أن مناهضى العولمة الرأسمالية يقرون بأهمية الإنترنت باعتبارها من أعظم منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية خصوصاً وأنها شكلت أساساً متيناً فى تنظيم مظاهراتهم واحتجاجاتهم على مستوى العالم.

كما بثت الإنترنت روحاً جديدة فى فلسفة وأداء الحركات المناهضة للعولمة، حيث وفرت لهم آليات الاتصال والتنسيق دون الحاجة إلى وجود مركز رئيسى للقيادة ومع أقل قدر من البيروقراطية، فإن هذه المزايا الإنترنتية لم تحوِّل أبصارهم عن تفنيد المزاعم والوعود التى يروج لها المتحكمون فى سوق التكنولوجيا المعلوماتية والتى تدور حول تحقيق التنمية من خلال نشر المعرفة للجميع. ففى الوقت الذى تقدم فيه ثورة المعلوماتية مزايا وفوائد للدول الغنية وعدد قليل من الشرائح العليا فى بعض الدول النامية فإن المليارات من البشر لم يشملهم حزام المعلومات حالياً، ويواجهون تهميشاً سياسياً واقتصادياً، وإذا كان آل جور نائب الرئيس الأمريكى الأسبق قد ذكر فى إحدى خطبه فى جمع من أباطرة التكنولوجيا الرقمية عام ١٩٩٤، بأنه يتوقع عودة عصر أثينا الديمقراطية من جديد من خلال المنتديات التى سوف تنشئها البيئة الأساسية العالمية للمعلومات، فإن مناهى العولمة يرون أن التلغراف الذى مارست به بريطانيا والقوى الإمبريالية الأخرى هيمنتها على أقصى أركان المعمورة لم يحقق ما زعموه وقت ظهوره على أنه يمثل (حزاماً من الحب يحيط بالأرض ويوحِّد الإنسانية) بل جعل البشرية أكثر توحداً تحت سيطرة الحزام البريطانى المحكم الذى لا يسوده بالتأكيد الحب فالمعلومات العالمية التى تحدث عنها آل جور يمكن أن تكون فى نهاية الأمر حزام الحب الذى يحيط بالأرض ويوحّد البشرية، ولكن تحت هيمنة أمريكا فى هذه الحقبة من تاريخ العالم ويضيفون

قائلين: إن المعلومات قوة وآية ذلك أن وصول تليفزيون إلى إحدى قرى الهند يمكن أن يساعد الفلاحين فى الحصول على أفضل الأسعار ويزيد من فرص العمال، لكن هؤلاء الذين لا يستطيعون توفير تكاليف هذه الوسيلة سيجدون أنفسهم وقد أزيحوا وسقطوا فى أسفل قاع الخريطة الاقتصادية والسياسية حتى فى داخل السياق المحدود لقريتهم.

ويستشهدون بما جاء على لسان "نيلسون مانديلا" فى إحدى خطبه من أن ثلثى سكان العالم لم يجر مكالمة هاتفية واحدة طيلة حياته، والواقع أن المشهد التنموى يشير إلى أن معظم الدول النامية لا تمتلك نظام اتصال تليفونى يعمل بكفاءة، وهو يعد عامود خيمة البنية الأساسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وتحتاج تكلفة توفير هذه المستلزمات إلى مليارات إن لم تكن تريليونات من الدولارات.

يرى مناهضو العولمة الرأسمالية أن الأشكال الجديدة لممارسة الديمقراطية التى بشّر بها آل جور وسواه من العوسين الرأسماليين والتى ستوفرها الإنترنت من خلال إسقاط الحلقات الوسيطة بين الحكام ومواطنيهم لن تتحقق بسبب سيطرة رأس المال والحكومات الاستبدادية على وسائل الإعلام وتوظيفها فى تضليل الجماهير خصوصاً وهى تسعى حالياً لضم شبكة الإنترنت ضمن الترسانة الإعلامية مما يخشى معه فى ظل هذا الوضع أن تتحول ديمقراطية الإنترنت إلى نوع من الفوضى سيؤدى بدوره إلى مزيد من تدخل الحكومات من أجل إحكام السيطرة على الرأى العام.

كما يحذرون من احتمال ظهور نوع جديد من البيروقراطية يطلق عليه خبراء المعلوماتية مصطلح (المعلوقراطية) حيث تحل الآلة محل طبقة البيروقراطيين التقليديين وتحكم قبضتها على مصائر البشر وذلك فى ظل ظهور ما يعرف بمصطلح الحكومة الإلكترونية.

ولمواجهة هذه التحديات التكنولوجية التى قلبت أحوال البشر ومصالحهم وعلاقاتهم تبدو الحاجة الملحة للمساءلة عن مدى مشروعية من هم فى السلطة ومسئولياتهم عن ضمان وكفالة الحقوق المعلوماتية لجميع المواطنين أو بمعنى آخر تحقيق المواطنة المعلوماتية خصوصاً وأن هذه الحقوق غير مكفولة واقعياً وتشريعياً بسبب تحكم القوى العولمية فى امتلاك واستخدامات الموارد العظيمة للمعلومات والاتصالات التى يعج بها عالمنا اليوم.

ومن هنا تبرز ضرورة تفعيل المقولة التى يرددها أنصار العولمة الرأسمالية والتى تشير إلى أن مجتمع المعلومات يجب أن يتسم بالتدفق الحر والمفتوح للمعلومات لجميع مواطنيه ومؤسساته ويتطلب تحقيق ذلك ضمان المساواة فى الوصول والنفاذ إلى المعلومات الذكية ووجود بنية تحتية للاتصالات.

وهذا غير متحقق بالفعل للغالبية العظمى من سكان الكوكب الأرضى ولن يتحقق فى ظل سياسة الاستقطاب والاحتكار المعلوماتى السائد حالياً. وسعياً لتحقيق المشاركة المعلوماتية نشدد على ضرورة تكاتف مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى من أجل إنشاء شبكات معلوماتية مستقلة تعبر عن جموع المهمشين فى جميع المجتمعات مع ضمان حمايتها بتشريعات وضوابط تكفل لها تحقيق المصداقية واحترام حقوق الآخرين فى الاختلاف وتجنب حروب وقرصنة الفضاء المعلوماتى.

وفى ضوء ذلك نقترح تصميم أجندة معلوماتية جديدة تقضى بضرورة إدخال تكنولوجيا المعلومات للمجتمعات الريفية بإنشاء منافذ وأكشاك للكمبيوتر فى القرى والتجمعات النائية تشرف عليها الجمعيات الأهلية وبث برامج لتوعية الفلاحين بحقوقهم وإرشادهم إلى الأساليب الزراعية الحديثة لمساعدتهم على تحسين إنتاجهم، وتشمل سائر الخدمات الموجودة على الخط (On line) مثل توفير فرص العمل وأساليب الحفاظ على البيئة ومنظومة القيم الثقافية والأخلاقية وتعمل على صيانة التراث الشعبى من الاندثار.

وتستهدف هذه الأجندة المعلوماتية المناهضة للاستخدام التجارى لتكنولوجيا المعلومات، تأسيس المعرفة بمعناها العلمى والإنسانى المتكامل والتى لا تتحقق من خلال التدفق الحر للمعلومات الذى لا يصنع معرفة حقيقية، بل أدى بالفعل إلى نوع من التخمة المعلوماتية التى أهدرت إمكانية تشكيل المعرفة الصحيحة فضلاً عن توظيفها فى فهم الواقع وتفسيره توطئة لتغييره إلى الأفضل والأكثر عدالة.

obeikan.com